

بحار الأنوار

[290] يكونا رغبا في أن يصيرا على الهيئة الملائكة (1) وصورها، وليس ذلك يرغبه في الثواب ولا الفضل، فإن الثواب فضل لا يتبع الهيئات والصور، ألا ترى أنهما رغبا في أن يكونا من الخالدين، وليس الخلود مما يقتضي مزية في ثواب ولا فضلا فيه، وإنما هو نفع عاجل، وكذلك لا يمتنع أن يكون الرغبة منهما في أن يصيرا ملكين إنما كانت على هذا الوجه. ويمكن أن يقال للمعتزلة خاصة وكل من أجاز على الانبياء الصغائر: ما أنكرتم أن يكونا اعتقدا أن الملك أفضل من النبي وغلطا في ذلك وكان منهما ذنبا صغيرا ؟ لان الصغائر عندكم تجوز على الانبياء، فمن أين لكم إذا اعتقدا أن الملائكة أفضل من الانبياء ورغبا في ذلك أن الامر على ما اعتقده مع تجويزكم عليهم الذنوب ؟ و ليس لهم أن يقولوا: إن الصغائر إنما تدخل في أفعال الجوارح دون القلوب، لان ذلك تحكم بغير برهان، وليس يمتنع على اصولهم أن تدخل الصغائر في أفعال القلوب والجوارح معا، لان حد الصغيرة عندهم ما نقص عقابه عن ثواب طاعات فاعله، وليس يمتنع معنى هذا الحد في أفعال القلوب كما لا يمتنع في أفعال الجوارح. ويقال لهم فيما تعلقوا به ثانيا: ما أنكرتم أن يكون هذا القول إنما توجه إلى قوم اعتقدوا أن الملائكة أفضل من الانبياء فاخرج الكلام على حسب اعتقادهم و اخر ذكر الملائكة لذلك ؟ ويجري هذا القول مجرى قول من قال منا لغيره: لن يستنكف أبي أن يفعل كذا ولا أبوك، وإن كان القائل يعتقد أن أباه أفضل، وإنما اخرج الكلام على حسب اعتقاد المخاطب لا المخاطب. ومما يجوز أن يقال أيضا: أنه لا تفاوت في الفضل بين الانبياء والملائكة وإن ذهبنا إلى أن الانبياء أفضل منهم، ومع التقارب والتداني يحسن أن يؤخر ذكر الافضل الذي لا تفاوت بينه وبين غيره في الفضل، وإنما مع التفاوت والتنافي لا يحسن ذلك، ألا ترى أنه يحسن أن يقول القائل: ما يستنكف الامير فلان من كذا، ولا الامير

(1) في مخطوطة " على الهيئة على الملائكة "

وسائر النسخ موافق للمتن، والظاهر. على هيئة الملائكة.